

أثر التحول الرقمي في صناعة القرار السياسي

د. عبد المجيد الفيتوري أحمد انيزة*

قسم العلوم السياسية، جامعة الزنتان، ليبيا

Abdalmaajeed.aneeza@yahoo.com

0009-0008-3084-3435

تاريخ الارسال 2026/5/5 م تاريخ القبول 2026/8/1 م

The Impact of Digital Transformation on Political Decision-Making

Dr Abdulmajeed Al-Fitouri Ahmed Aniza*

Department of Political Science, University of Zintan, Libya

Abdalmaajeed.aneeza@yahoo.com

Abstract:

This research paper presents and explores an objective and comprehensive analysis of the significant role that technology plays today in shaping political decision-making at all regional and international levels, by analysing its roles and impacts, identifying the opportunities and challenges it presents, and examining the legal, ethical and philosophical frameworks required to keep pace with this profound transformation in the field of international politics, including the crises and problems currently facing international politics, and how these are influenced by the digital transformation and digital data and information. The structure of international political decision-making has undergone a radical transformation in recent decades, influenced by digital transformations whose impact has extended beyond the technical and economic spheres to reach the fundamental structures and elements of political decision-making at both the regional and international levels. It is of paramount importance that data and information technologies, artificial intelligence, and technical monitoring and analysis tools, are considered pivotal elements in the formulation of foreign policy for any political system; risk assessment and the forecasting of future scenarios have become intrinsically linked to

technology, as the digital transformation is no longer merely a tool but has become a structural component of the political decision-making process. The political future of states will be measured not only by the strength of their armies or their natural resources, but by their ability to build flexible knowledge systems and a digital political awareness that understands how power is constructed in an age of communications, code and data, and how sovereignty is protected in a boundless digital space.

المخلص:

تقدم هذه الورقة البحثية وتكشف عن قراءة موضوعية وشاملة لما تلعبه التقنية التكنولوجية اليوم من دور كبير في بنية وصناعة القرار السياسي على كافة المستويات الإقليمية والدولية، من خلال تحليل الأدوار والتأثيرات والتعرف على ما تقدمه من فرص وتحديات، وما تستدعيه من أطر قانونية وأخلاقية وفلسفية تواكب هذا التحول العميق في حقل السياسة الدولية وما يحتويه هذا الحقل من أزمات ومشاكل تمر بها السياسة الدولية اليوم، وكيفية تأثرها بالتحول الرقمي والبيانات والمعلومات الرقمية. لقد شهدت بنية صنع القرار السياسي الدولي تحولاً جذرياً خلال العقود الأخيرة، متأثرة بالتحولات الرقمية التي تجاوز تأثيرها حدود المجالات التقنية والاقتصادية، لتصل إلى البنى والعناصر الأساسية في اتخاذ القرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي. ومن الأهمية، بـمكان أن تقنيات البيانات والمعلومات والذكاء الاصطناعي وأدوات الرصد والتحليل التقني، تعتبر عناصر محورية في صياغة السياسات الخارجية لأي نظام سياسي، وتقييم المخاطر والتنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية أمر بات يرتبط بالتكنولوجيا، حيث لم يعد التحول الرقمي مجرد أداة من الأدوات بل أصبح مكوناً هيكلياً في عملية اتخاذ القرار السياسي.

إن المستقبل السياسي للدول لن يُقاس فقط بقوة جيوشها أو ثرواتها الطبيعية، بل بقدرتها على بناء أنظمة معرفية مرنة، ووعي سياسي رقمي يُدرك كيف تُصنع القوة في زمن الاتصالات والشفرة والبيانات، وكيف تُحمى السيادة في فضاء رقمي بلا حدود.

المقدمة:

لم تعد القرارات السياسية على جميع المستويات الصغير منه والكبير المتعلق بأزمات أو قضايا في البيئة الإقليمية أو الدولية، تُتخذ بناءً على الرؤى الفردية أو من أشخاص معينين لهم صفة رسمية في النظام السياسي، بل أصبحت القرارات السياسية اليوم

تتأثر بعوامل ومتغيرات، منها التكنولوجيا والتقدم التقني الكبير في عالم اليوم، وأصبحت تقنية المعلومات والبيانات محرك وداعم رسمي كبير جداً في صناعة القرار السياسي على المستوى الإقليمي والدولي. حيث تحولت التكنولوجيا من مجرد وسيلة للتواصل أو تبادل المعلومات إلى قوة استراتيجية تُعيد نشاط النظام السياسي ومؤسساته المختلفة في تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية.

فمن خلال أدوات متقدمة كتحليلات البيانات الضخمة، والتنبؤات المستقبلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، باتت المعلومة الدقيقة والتوقع المستقبلي عنصرين حاسمين في توجيه السياسات وصناعة القرارات الإقليمية والدولية.

ولا يقف تأثير التكنولوجيا عند حدود جمع وتحليل المعلومات، بل يمتد ليعزز سرعة وكفاءة تبادلها، ويُمكن من المراقبة والمتابعة للتطورات العالمية، ويوفر إمكانيات للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها والعمل على مواجهتها.

أن المتنبع لأدبيات هذا الموضوع يلاحظ بجلاء تعدد أفكار هذا الموضوع (التحول الرقمي) مع تعدد الأحداث التي شاهدها ويشهدها العالم اليوم من مسائل متعددة اقتصادية وبيئية وصحية وسياسية وصناعية والتلوث البيئي ... الخ.

فتوفر المعلومات والبيانات يعظم من فرص النجاح في بلورة و صناعة القرار الناجح تجاه المسائل والأزمات والقضايا المتعددة. وتقدم هذه الورقة البحثية قراءة تحليلية في دور التكنولوجيا في بنية القرار السياسي، من خلال تحليل دورها في هذا الجانب، واستكشاف ما تطرحه من أساليب وأدوات جديدة تسهل وتزيد من فرص نجاح القرار السياسي، وما تستدعيه من مداخل قانونية وأخلاقية تواكب هذا الطرح العميق في البيئة السياسية الداخلية والخارجية. ولكن يبقى السؤال المهم والجاد الذي يشغل الباحثين، والمتمثل في مدى اتسام هذا الموضوع بالمنهجية العلمية من عدمها.. وهذا يقودنا عموماً للحديث عن منهجية هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

يشهد العالم تطوراً تكنولوجياً سريعاً ومتسارعاً في العقود الأخيرة، وقد أحدث هذا التطور تحولات جذرية في مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك المجال السياسي. فعلى مدار التاريخ، لعبت السياسة دوراً حاسماً في توجيه المجتمعات وصنع القرارات الحكومية، وتتعدد المداخل في هذه الدراسة من الأصناف التالية: النفسي، المقارن، النظم، الوظيفي. والمناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة والسلوكية والعلمية. اما فيما يتعلق بأهمية الدراسة فإنه يمكن الإشارة في هذا السياق إلي النقاط التالية: 1. التعرف على دور التقنيات التكنولوجية الحديثة في صناعة القرار السياسي.

2. محاولة فهم المتغيرات المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية في تأثيرها على مؤسسات ودوائر صنع القرار في النظام السياسي.

3. الإلمام بالتطور المعرفي الذي أحدثته الذكاء الاصطناعي في حقل النظم السياسية والعلاقات الدولية.

4. الوصول إلى حقيقة حول كيفية مشاركة الأفراد في صنع القرار السياسي من خلال التقنية الرقمية ، وبما تحويه من معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

كيف تأثرت عملية صنع القرار السياسي بالتطور التكنولوجي والتقنية الرقمية في مجال صناعة القرار؟

فرضية الدراسة:

ساعدت التقنيات الرقمية على تغير مفهوم عملية صناعة القرار بالمعني المتعارف عليه سابقاً، وأحدثت تغير جوهري في عملياته بشكل جديد في بنية هيكل دوائر صناعة القرار بفعل الذكاء الاصطناعي.

وفي ضوء تفسير ووصف توجهات صانعي القرار السياسي في ظل التحولات الرقمية والبيانات والمعلومات المناسبة بشكل كبير وسريع، مما كان له تأثير ليس بالسهل في هذا الحقل .. وعلى هذا يتطلب منا عموماً تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً- تأثير التقنية التكنولوجية على القرار السياسي ، وثانياً- التكنولوجيا الرقمية كعنصر فاعل في القرار السياسي ، وثالثاً- الدبلوماسية في تأثرها بالتقنية الرقمية خاتمة الدراسة: النتائج

أولاً- تأثير التقنية التكنولوجية على القرار السياسي:

شهدت بنية صنع القرار السياسي الدولي تحولا جذريا خلال العقود الأخيرة، مدفوعة بالثورة الرقمية التي تجاوز تأثيرها حدود المجالات التقنية والاقتصادية، لتطال البنى الأساسية لآليات اتخاذ القرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي. فقد أسهم التحول الرقمي في إعادة تشكيل النظام السياسي في بينته الداخلية والخارجية، ليس فقط عبر الأدوات الجديدة المستخدمة في تحليل الواقع واتخاذ القرارات، بل أيضا من خلال تغيير طبيعة الأطراف الفاعلة، وتوزيع موازين النفوذ، وتسريع وتيرة الاستجابة للآزمات المختلفة من سياسية واقتصادية وصحية وبيئية وغيرها(الخصري.2018). وباتت تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وأدوات الرصد والتحليل الآلي، عناصر محورية في صياغة السياسات الخارجية، وتقييم المخاطر واستشراف

السيناريوهات المستقبلية(النعيمة,2018). حيث لم يعد التحول الرقمي مجرد أداة معرفية، بل أصبح مكوناً هيكلياً في عملية اتخاذ القرار السياسي. ولم يعد صانع القرار يعتمد فقط على التقارير والدبلوماسية التقليدية، بل باتت التحليلات المعتمدة على المعلومات و البيانات التي يوفرها العامل التقني قادرة على معالجة ملايين البيانات في وقت قياسي، هي المرجع الأساسي في صياغة الرؤى والسياسات(سرحان 2010).

وفي السياق ذاته، أعاد التحول الرقمي رسم خارطة النفوذ الدولي، حيث أضحي بإمكان دول متوسطة، بل وصغيرة، التأثير في القرار السياسي العالمي من خلال امتلاك بنى تحتية رقمية متقدمة، وقدرات سيبرانية فعالة، ومنصات إعلامية رقمية ذات تأثير واسع(سرحان.2010). كما برزت كيانات جديدة غير حكومية، مثل شركات التكنولوجيا العملاقة ومنصات التواصل الاجتماعي، كلاعبين مؤثرين بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء عبر التأثير على الرأي العام، أو من خلال احتكار البيانات والمعلومات الحيوية(شمس 2020) إلى جانب ذلك، فرض التحول الرقمي تحديات معقدة تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية الخصوصية، وضمان موثوقية المعلومات. هذه التحديات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من البيئة السياسية الدولية المعاصرة، في وقت بات فيه اتخاذ القرار السياسي يتطلب يقظة تكنولوجية دائمة، ومرونة مؤسسية قادرة على التكيف السريع مع التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات(عبدالوهاب 2013)

وعليه، لم يعد التحول الرقمي مجرد تطور تقني، بل تحولاً بنوياً عميقاً في طبيعة ومنهجية صناعة القرار السياسي. وهو ما يفرض إعادة صياغة المفاهيم التقليدية للقوة والنفوذ والسيادة، إلى جانب تطوير أدوات تحليل العلاقات الدولية بما يواكب منطق العصر الرقمي ومتطلباته المتسارعة.

وتتأثر مشكلة المعلومات والبيانات المتدفقة كأحد تحديات صناعة القرار السياسي بسبب التقنيات الرقمية المتقدمة، ففي الغالب تعتبر المعلومات منفصلة ولا يمكن إعادة بناءها وتنظيمها في مواقف عديدة، لذلك يواجه النظام السياسي تحدي صعب في دمج جميع المعلومات في مستوى أمني قد يكون استخباري أو عسكري (شمس 2020)، وهنا يتوجب على النظام السياسي بناء رؤية وهيكل تنظيمي يعمل على خلق مستوى أداء كبير من المهنية يدخل فيها جميع عناصر النظام السياسي (السلطة التشريعية والتنفيذية والمؤسسة الدبلوماسية و الأمنية والاستخباراتية والعسكرية) خاصة عندما يتعلق القرار بمسألة استراتيجية كبيرة وفي ظل توفر أدوات تعمل على دمج المعلومات والبيانات التي تدخل في إعداد القرار، وهذه تبدأ من المستويات البسيطة

وصولاً إلى المستويات المعقدة التي قد تتيح إجراء عمليات تنظيمية قد تتسم بالتعقيد في مراحل صنع القرار.

1. إشكالية سرية المعلومات وامتلاكها من قبل الأجهزة الاستخبارية في النظام السياسي:

تمثل المؤسسات الاستخبارية والأمنية وفردة موقعها في النظام السياسي من ناحية جمع المعلومات، كأحد أبرز التحديات أمام دوائر صنع القرار في النظام السياسي خاصة القرارات التي يكتنفها الكثير من السرية، كما ان هذه المعلومات قد تخلق تحديات تتعلق بالتحليل والنشر والتي تتطلب في الوقت نفسه السرية التامة في الحصول واستخدام هذه المعلومات (العزب 2022) ؛ ولكن في كثير من الأحيان أن النظام السياسي عليه إشراك جميع عناصر النظام، وذلك لمتطلبات القرار وصناعته وبالتالي لا يمكن أبداً للنظام أن يقوم بتحييد أي عنصر حكومي أو استخباراتي أو أمني أو عسكري. لأن هذه المكونات تعتبر من المصادر الهامة في جمع المعلومات عبر وسائلها وتقنياتها الرقمية، ولكن يتوجب على الأجهزة المختلفة إعادة التفكير دائماً في كيفية الحصول على المعلومات الصحيحة رغم التدفق الكبير من المعلومات والبيانات عبر التقنيات الرقمية وغربلتها ثم إيصالها إي وحدات صناعة القرار في النظام السياسي وفق سرية تامة (يونس 2017)، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية والدفاعية والصناعية في ظل الانتشار الكبير للتقنية المعلوماتية والذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال وجدت الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لما تملكه من أقطار صناعية تجسسيه متطورة، بسبب انتشار التقنية عند دول عدة والحصول عليها بسهولة، الأمر الذي جعلها تتخلى عن سرية تلك التقنية وبالتالي رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصانة عن قمر (Kh9hexagon) التجسسي الذي كان يستخدم في الفترة من عام 1986 إلى السنوات الأخيرة من القرن الماضي (جون وستيفن 2007)، ولكن الأمر اختلف في بدايات القرن الحالي في ظل تقدم التقنية وامتلاكها من عدة دول مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية و الشمالية واليابان و فرنسا وإسرائيل وألمانيا، حيث امتلكت هذه الدول أقطار صناعية ذات قدرات تجسسيه متطورة جداً، كما أن هناك دول تمتلك أقطار صناعية متطورة قادرة على التقاط الصور في ظروف شديدة الصعوبة مثل كندا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل (العزب 2022)، وعلى هذا أصبحت عملية صنع القرار عند الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بشكل كبير بسهولة الحصول على المعلومات والبيانات من جانب دول عدة بسبب الكم الهائل منها ولا توجد قيود على بيعها، وفي هذا الصدد قد تكون القرارات السياسية

المتخذة غير ناجحة وتعرض إلى الفشل نتيجة عدم سرية المعلومات التي تبنى عليها(جون وستيفن2007)، ومن الأهمية بمكان أن التقنية المتقدمة من شركات متخصصة في هذا المجال قد توفر طرق ووسائل في اقتحام مواقع الإنترنت وأجهزة الهواتف والخدمات الموجودة على المواقع الإلكترونية، وهذه الشركات تعرض خدماتها وأنشطتها على الوكالات الاستخبارية وأجهزة الأمن الحكومية، إذن خلاصة الكلام أن كل هذه التحديات قد تلعب أدوار ذات فاعلية أثناء صنع القرار، او بالعكس قد تشكل قيود وعوائق في صناعة القرار في الكثير من المواقف.

2. كثرة مصادر المعلومات والبيانات وارتباطها بتزييف الحقائق:

عملت التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي على خلق أكثر من مصدر للمعلومات و البيانات التي يحتاجها صانعي القرار، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أزمة الثقة في مصادر المعلومات من عدمها، خاصة إذا سلمنا بأمر أن هذه المعلومات تأتي ضمن مصادر التلاعب بالمعلومات والبيانات وتزييفها في ظل أساليب إتقان الإشاعات وتداول الأخبار الكاذبة من جهة، وما يتم الحصول عليه من هذه المعلومات من المصادر الالكترونية المتعددة من جهة ثانية (السليمي 2018)

ومن الجدير بالذكر في هذه النقطة، أن الذكاء الاصطناعي يساعد بدرجة كبيرة جداً على تزوير الفيديوهات و التسجيلات بأشكال أكثر براعة وإتقان وأيضاً بجودة عالية تزيد من فرص تضليل الرأي العام الداخلي والخارجي (الحرب الإسرائيلية على غزة) مثال صارخ على هذه النقطة، خاصة أن هذه البرامج ذات تكلفة قليلة، كما أن الذكاء الاصطناعي سيمثل تحدي كبير لمرتكزات الثقة في مؤسسات النظام السياسي، وتتجه اليوم دوائر صنع القرار في الأنظمة السياسية والحكومات المختلفة في استخدام التحول الرقمي وتقنية الذكاء الاصطناعي لتقليل فرص الخطأ البشري في معالجة الكثير من المسائل، ولكن هذا لا ينظر إليه كمسألة نهائية وذلك بسبب مصادر المعلومات المتعددة وانتشارها بسرعة، وكذلك ردود فعل الرأي العام ومكوناته على أي قرار والغموض في توخي العدالة والنوايا تجاه المعلومات والبيانات المستخدمة وكثرة مصادرها(العزب 2022)، مثل ما هي تعتمد على فرضيات قد تكون واقعية تؤدي إلى نتائج صحيحة بنسبة كبيرة تخدم القائمين على صنع القرار، أيضاً يمكن أن تكون هذه الفرضيات خاطئة وبالتالي تؤدي إلى نتائج غير متوقعة، الأمر الذي في أحيان كثيرة يمس الحيادية والواقعية والكفاءة والعدالة في وضع استراتيجيات ناجحة من خلال بلورة واختيار القرار الصحيح من مجموعة بدائل تكون مطروحة أمام صانعي القرار في النظام السياسي، خاصة وأن الأمر يتعلق بالاعتماد على التقنية

الرقمية ومعالجة البيانات والبرمجة من خلال أشخاص قائمين على هذه التقنية المعلوماتية وما يقومون به من استخراج وإدخال لهذه البيانات والمعلومات التي يحتاجها النظام السياسي ومؤسساته.

كما أن التقنيات الرقمية الحديثة تساعد على جمع المعلومات بشكل يصعب كشفه واختراقه، وهذا يعطي لصانع القرار ومؤسساته الثقة الكبيرة والسرية التامة يتم البناء عليها في صياغة القرار الصحيح، وهذا يعتمد بشكل مباشر على أليات حديثة كالمروحيات المسيرة المركب عليها الطابعات ثلاثية الأبعاد التي تمتلك القدرة على التصوير الفوتوغرافي المتعدد وعلى مسافات كبيرة ومساحات شاسعة (العزب 2022)، فهذه التقنية تنتشر بأعداد كبيرة وتجمع ما بين العقول والعيون والأذان، خاصة في مجالات الربط بين القدرات الاستخباراتية في جمع المعلومات والعسكرية، وهناك عدة مؤسسات بحثية تعمل على هذه التقنية، ولكن الأمر قد يكون في الاتجاه المعاكس وهو بقدر ما هناك جمع معلومات وبيانات في سرية تامة من قبل النظام السياسي، فإن الأمر لا يخلو من الاختراق بتقنيات رقمية مضادة ويكون الطرف الممارس ضده القرار أو الاستراتيجية على علم تام بما يجري نتيجة امتلاكه أساليب تكشف ذلك أو امتلاك قدرات تقنية متقدمة في معرفة ما يجري على الساحة وبيئة الصراع.

ثانياً- التكنولوجيا الرقمية كمعصر فاعل في القرار السياسي:

تعد صناعة القرار السياسي واحدة من أكثر القضايا السياسية التي تواجه صناعة تعقيداً على مختلف مستوياتهم التنظيمية، نظراً لتداخل عدد كبير من العناصر والعوامل، وتأثرها بالبيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، والأطراف والمزاج السياسي الداخلي والخارجي المرتبط بنوعية القرار، وبطبيعة النظام السياسي وثقله السياسي، وشخصه الطبيعية والاعتبارية، وبطبيعة التركيبات السكانية والعرقية الدينية، والآليات المتبعة في صناعة ذلك القرار (مقلد 1980)، من حيث شكل النظام السياسي في الدولة والمؤسسات والأشخاص الذين يملكون حق صناعة القرار، بالإضافة إلى طبيعة القرار وامتداد تأثيره الزمني والجغرافي، ولتعدد الأفكار والآراء المطروحة في عملية صنعته.

كذلك فإن القرار السياسي بطبيعته يتعرض لضغوط خارجية وداخلية، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع ولمراكز القوى المختلفة مثل مؤسسات الدولة الرسمية، والمؤسسات التشريعية والرقابية، والجماعات السياسية وجماعات الضغط والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، ويرتبط كذلك بالتركيبة

السياسية في الدولة، وبآليات اتخاذ القرارات، وبمحددات مختلفة مثل الدستور والقوانين السارية، وبطبيعة النظام ذاته والقيم والتقاليد الخاصة بالمجتمع (راقود 2013). واليوم مع التقدم الكبير الذي أحدثته التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي في ظهور برامج تحاكي القدرات الذهنية، ووجود ثورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة أصبحنا امام متغيرات جديدة في صناعة القرار منها تأثير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في علم السياسة والنظام السياسي، وقد اختبر تقرير chatm honse بالمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية تأثير الذكاء الاصطناعي على الشؤون الدولية والعسكرية، والأمن الإنساني والركائز الاقتصادية للنظام السياسي بشكل خاص. كما عملت جامعة (برنستون Princeton) على دراسة المحاور السياسية للذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية حول الاهتمامات البحثية في تأثير التقنيات على علم السياسي بشكل عام ونظريات صنع القرار بشكل خاص والتأثيرات والخصائص التي تكتسبها عملية صنع القرار بفعل هذه التقنيات الرقمية (شمس 2019)، وهناك دراسات توصلت إلى نجاح التقنيات الحديثة في إزالة الحدود المعرفية والمفاهيمية في وحدة التحليل في النظام السياسي وعملية صنع القرار.

لقد كان للتطور التكنولوجي المتسارع الفضل في إعادة النظر في مراحل صناعة القرار والعناصر الداخلة في تركيباته، وهنا علينا الوقوف والتساؤل حول مفهوم صنع القرار السياسي ومراحل صناعته كمفهوم مطلق، وإعادة النظر في مقوماته ودرجة الرضاء التي يستند عليها خاصة في الأنظمة ذات الصبغة الديمقراطية (الحديثي 2010). وفي ظل الوظيفة الأمنية ومقدرات الأمن القومي وتحدياته في التقنيات التكنولوجية الجديدة، هل تستمر نظريات صنع القرار وبأدوارها التقليدية حفاظاً على الأمن القومي للنظام السياسي، أو تتغير هذه النظريات بسبب تأثير هذه التقنيات التكنولوجية في ظل ظهور الروبوتات والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية العالية الجودة في مجال التجسس (روب فيرجر 2018)، أيضاً لا يمكن إسقاط تأثير هذه التقنيات على محددات التفاعل بين الفاعلين في صنع القرار في النظام السياسي المحلي أو الدولي وتأثير ذلك على السلم و الأمن الدوليين. وفي المستقبل القريب سيشهد العالم إشكالية الحفاظ على خصوصية البيانات والمعلومات التقنية، الأمر الذي يمثل التحدي الكبير لسلطة وسيادة الدول في حماية أمن بياناتها ومعلوماتها التي تتعلق بأمنها القومي، وذلك بسبب أن قلة صغيرة جداً من الشركات الضخمة والمتقدمة في التقنية التكنولوجية الرقمية والتي تمتلك هذه الأساليب الحديثة، والتي تتمتع بخاصية النفاذ إلى قواعد البيانات الكبيرة بواسطة قدرات مادية وبشرية عابرين المهارة (العزب

(2022)، مما يعني أن المكاسب الناجمة عن هذه التقنيات الرقمية والتكنولوجية تصب في صالح مجموعة ضيقة من الدول التي تمتلك هذه الشركات العملاق على الرغم من التحفظات التي تميل ألي حقيقة أو تصور نظرية اتخاذ وصنع القرار من زاوية أضيق نطاق في سرية المعلومات المستخدمة، إلا أن هناك اتجاه في التحليل يرى أن لا يمكن ضمان سرية هذه المعلومات في تفسير حقائق تتحكم فيها أصلاً المؤثرات الخارجية المتعلقة بالتقنيات الرقمية والتي أصبحت تنساب بسهولة في هيكل السياسة الدولية بسبب استراتيجيات تتعلق بالذكاء الاصطناعي تتمثل في التالي(شمس 2019):

1. فرضت التقنيات الحديثة والتكنولوجية على الكثير من الدول كتحديات في عملية اتخاذ القرار، وفي الكيفية التي يتفاعل به النظام السياسي مع المؤثرات التي تأتيه من النظام الدولي الذي يعمل في إطاره بفعل هذه التقنيات والذكاء الاصطناعي.
2. وجود حالات من الرفض أحياناً يكون تام في بناء نماذج من التعاون مع القطاع المدني، مثل رفض وجود علاقة أو عدم وجودها ما بين وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية وحتى العسكرية، وهذا بسبب الانتشار الواسع للمعلومات و البيانات عبر التقنيات الرقمية الحديثة، وبالتالي يكون هناك تكتم عن المعلومات وعدم إعطائها ما بين طرفين أو أكثر .
3. هناك بعض الأنظمة السياسية في عدم تبني وبناء استراتيجيات في استقطاب وبناء كوادرات تتمتع بعقلية ورؤية تجعلهم يجيدون التعامل مع أساليب الحصول على المعلومات ضمن التقنيات المتطورة والعلوم الحديثة.
4. عدم استخدام وزارات الخارجية تقنيات تساعد على عملية دراسة واتخاذ وصناعة القرار، في ظل تشابه الدبلوماسية مع لعبة الشطرنج وتطوير نظرية المباريات أو النظرية الصفيرية مثل ما تفعل الصين اليوم و كثير من الدول، فوجود الكادر البشري إلي جانب الآلة اليوم من خلال علاقة تبادلية للخروج بأفضل النتائج المرغوبة (أبو المجد 2020).

ثالثاً. الدبلوماسية في تأثرها بالتقنية الرقمية:

الدبلوماسية الرقمية هي استخدام التقنيات الرقمية والإنترنت في إدارة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، حيث تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومات والشعوب، وتحسين الفهم المتبادل والتعاون في مختلف المجالات.

ومن أبرز عناصرها التواصل الفوري، الذي يمكّن الدبلوماسيين من التفاعل مع نظرائهم في أي وقت ومن أي مكان باستخدام الوسائل الرقمية الحديثة، مما يُسرّع عملية اتخاذ القرار ويعزز فعالية العمل الدبلوماسي.

وتعد الشفافية من السمات الأساسية للدبلوماسية الرقمية، حيث تتيح وسائل الإعلام الرقمي نشر الأخبار والبيانات بشكل مباشر، مما يزيد من الثقة بين الدول والشعوب. أما التفاعل مع الجمهور، فهو أحد أبرز مميزات هذا النوع من الدبلوماسية فعبّر منصات التواصل الاجتماعي، يمكن للجمهور التعبير عن رأيه والتأثير في السياسة الخارجية لدولته، مما يعزز من عملية الوضوح والمساءلة.

كذلك تلعب الدبلوماسية الرقمية دوراً مهماً في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة، مثل تغير المناخ والأمن السيبراني، من خلال تسريع تبادل المعلومات وبناء توافقات سياسية أوسع، مما يسهم في تطوير حلول مشتركة للقضايا التي تهدد استقرار العالم (شمس 2019).

1. تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية في الدبلوماسية:

في إطار ما ذكر يمكن القول أن تأثير الجانب الرقمي التقني على أحد فروع علم السياسة وهو الدبلوماسية (أبوالمجد 2020) وصناعة القرار، وما يطرحه من إشكاليات مصاحبة حول تحديد هذا التأثير في الدبلوماسية، يدفعنا إلى إعادة النظر في المبادئ الأساسية في عمليات صناعة القرار، تمهيداً لطرح نقاط القوة والضعف في أدوات استخدام الدبلوماسية الرقمية واستقراءها من خلال إطار عام من حيث مفهوم و وظائف الدبلوماسية وعملها في ظل التقنيات الرقمية ومدى الاستفادة منها في الإطار الحركي لها في حقل العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فالدولة ونظامها السياسي لم تعد المحتكر في تقدير القرار من خلال أجهزتها ومؤسساتها، ولكن اليوم وبفعل التقنيات الرقمية أصبحنا أمام كيانات غير عناصر ومؤسسات النظام السياسي بل هناك جهات أخرى تمارس أدوارها بفعالية، مثل الرأي العام بمختلف مستوياته ووسائل الإعلام وخاصة في الدول الديمقراطية والمنظمات والشركات العابرة الحدود (العزب 2022)، علاوة عن ذلك فقد أصبح الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات التي يواجهها النظام السياسي لأي دولة من دول العالم، ليس فقط على المستوى التقني، بل أيضاً باعتباره قضية ذات أبعاد سياسية واستراتيجية تمس جوهر السيادة للنظام السياسي داخل الدولة. وهنا أصبح على الدبلوماسية أن تأخذ بالمتغيرات الجديدة ومدي ارتباط هذا بممارساتها وأعمالها، وعلى هذا فإن التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي بدأ يلقي بظلاله

وتغلغل في مفاصل الدبلوماسية وعملها (الخضري 2018)، وتثير هذه الجزئية جدلية واسعة في تأثير التقنية الرقمية على الدبلوماسية. حيث خلقت تغير واضح في نشاط النظام السياسي ووظائفه، فقد تم انتقاص وظيفة النظام السياسي وعناصره في هذا المجال لصالح عناصر أخرى فاعلة غير عناصر النظام الرئيسية، وذلك بسبب امتلاك البيانات والمعلومات أو بالأحرى وصولها إلى قطاعات أخرى من غير قطاعات الدولة الرسمية، فامتلاك التكنولوجيا من قبل شركات ضخمة في المعلومات والبيانات في إطار ظهور مفهوم جديد في هذا المجال (زهران 2012)، وبالتالي تراجع سلطة الدولة على مستوى السرية في المعلومات وانتقاص هذه السرية بفعل التقنية الرقمية الحديثة، إضافة إلى ذلك ظهور فاعلين جدد يشاركون النظام السياسي في عمله ووظيفته الدبلوماسية، وعلى رأس ذلك المؤسسات الاستخباراتية مما ترتب على ذلك إزالة الحدود بين هذا القطاع والقطاع الدبلوماسي بشأن المعلومات، فأضحت هذه المؤسسات تشارك الدبلوماسية في ملكية تقنيات جمع المعلومات وترتيبها وتحليلها (العزب 2022).

2. إشكالية المعلومات والبيانات وتوفرها في الهيكل الدبلوماسي للدولة: أضحى اليوم مجال التقنية الرقمية من مصادر المعلومات الواجب توافرها داخل مؤسسات صنع القرار المختلفة داخل النظام السياسي، كما أن هذه المؤسسات تعمل على امتلاك القدرة اللازمة للوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة، وذلك باستخدام الإدراك العميق للمنظومات وعملية أجهزة الحواسيب والتفكير النقدي في كيفية تكوين رأس المال البشري، الذي يجب أن يتحلى بمزايا التشخيص الكامنة لرفع قدراته، لأنه مطالب بالتعامل مع عدد من المشاكل والمعضلات المعقدة التي في كل واحدة منها تتطلب معلومات ودبلوماسية تختلف عن الأخرى، مما يفرض على النظام السياسي تحدي خاصة في مواقع دعم وصنع القرار، كما يجب أن يكون رأس المال البشري متنوع المعرفة بشكل أكبر، مما يفرض أساليب أمام الأجهزة والمؤسسات في استقطاب وتأهيل قوي بشرية أفضل (سكوفيتش 2019). ومن الأهمية بمكان نجد أن الذكاء الاصطناعي ومشاركته في المجال السياسي والاستفادة منه في عمل الدبلوماسية الرقمية يلقي بظلاله على كثير من الدول، ومنها جمهورية الصين الشعبية، فنجدها اليوم تسعى لإدخال (الروبوت) في عملية اتخاذ القرار في الشؤون السياسية والدبلوماسية الخارجية للبلاد في علاقاتها مع دول العالم (نورالدين 2019)، وهو ما بدأ فعلاً في تطبيقه بجهاز الذكاء الاصطناعي في وزارة الخارجية الصينية،

وهذا البرنامج طورته أكاديمية العلوم الصينية في مجال الرقميات والروبوتات، وهناك عدد من نماذج أنظمة الذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية في الدبلوماسية جاري تطويرها حالياً في جمهورية الصين الشعبية، وقد أكدت الخارجية الصينية لصحيفة (ساوث تشاينا مورينج بوست) وجود خطة حقيقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية (الموقع الإلكتروني 2019)، خاصة وأن الدبلوماسية اليوم تتشابه مع لعبة الشطرنج، فعندما تقوم دولة بخطة أو تحرك معين تستجيب لها الدولة الأخرى في إطار السعي للفوز في ميدان الدبلوماسية، من هذا المنطلق تسعى وزارة الخارجية الصينية الآن إلى تطوير سياستها الخارجية خاصة في ظل ضرورة أن تلعب دور في واقع السياسة الدولية ومجالاتها، وكذلك رغبتها الملحة في الصعود كقطب من أقطاب النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يفرض عليها ويحتم من ضرورة تطوير أداء وزارة الخارجية والعمل الدبلوماسي (أبوالمجدد 2020)، وفعلاً وجدت ضالتها في التقنيات الرقمية الحديثة والذكاء الاصطناعي، مما سيجعل الوزارة تسعى لأن تتكيف مع أي اتجاه تكنولوجي شائع، وتحرص على استخدام التكنولوجيا الجديدة لتحسين العمل الدبلوماسي وتعزيزه.

من هنا يتضح أن التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي قد نجحت بالفعل في إحداث تغير جوهري وكبير في مفهوم الدبلوماسية الجديدة، وأصبحت الدبلوماسية اليوم بإدخالها التقنيات الرقمية في عملها من خلق مصدر للمعلومات والبيانات في فهم الواقع المحلي والدولي، واتخاذ قرارات تنسم بمزيد من الدقة والنجاح وفهم المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تتغير كل يوم.

الخاتمة :

قدمت هذه الورقة طرحاً في أهمية هذا الموضوع فيما يخص الدور الهام في الحاضر والمستقبل للتقنية الرقمية والتحول التكنولوجي الذي أثر في بنية النظام السياسي لأحد مكوناته وعناصره وهو صنع القرار السياسي وتأثر ذلك بالتقنية الرقمية، فالنظام السياسي ومؤسساته المرتبطة بصنع القرار قد تأثر سلباً أو إيجاباً بفعل التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي وروبوتات التي تحمل في طياتها إشكاليات مصاحبة، تقتضي من النظام السياسي مراجعة ثوابته وركائزه فيما يتعلق بهذا التأثير الكبير جداً وشكل التفاعلات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بهذا الموضوع. لقد أحدثت التقنيات الرقمية المصحوبة بالذكاء الاصطناعي طفرة في زيادة قدرات الأنظمة السياسية ووحدات صنع القرار فيها، بسبب ما تقدمه من ثورة في إطار استخدام الآلة والرقمنة والروبوتات والاتصالات والإنترنت في جمع المعلومات

والبيانات الضخمة، وفي الوقت نفسه فتحت التقنية الرقمية الباب أمام فاعلين من غير الدول والأنظمة السياسية وعناصرها و مؤسساتها للنفوذ إلى مفاصل صنع القرار في النظام السياسي والتأثير عليه، الأمر الذي خلق تهديدات للأمن القومي للدول وخلق أيضاً تحدي بشأن وظيفة النظام السياسي في تحقيق الأمن ودفع الاستقرار، كما أن هذا الموضوع طرح إشكالية هامة وكبيرة حول اخلاقيات واساسيات الشركات الكبرى والضخمة العاملة في مجال التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي .. ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا إلى بعض النتائج المترتبة على دراسة هذا الموضوع، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. أصبحت التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي من العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار في النظام السياسي، نتيجة التدفق الهائل من المعلومات و البيانات الرقمية.
 2. استطاعت التقنية الرقمية من استحداث أبعاد جديدة أكثر تأثير، بسبب هيمنة الآلة وتواجدها الكبير في قلب عمليات وتفاعلات هيكل النظام السياسي و قراراته.
 3. أدت التقنيات الرقمية في زيادة المساحة القائمة أمام الرأي العام وقنواته المتعددة، في السماح للأفراد في ممارسة الضغوطات على النظام السياسي ومؤسساته من خلال هذه التقنيات الرقمية الحديثة.
 4. طرحت التقنيات الحديثة والرقمية إشكاليات حول قدرة النظام السياسي على أمن وحماية البيانات والمعلومات حول ما يتعلق بأمن النظام السياسي القومي في مجالات عدة.
 5. توصلت هذه الورقة في أن الدبلوماسية الرقمية تلعب دور في تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، مثل تغير المناخ والأمن السيبراني، من خلال تسريع تبادل المعلومات وبناء التوافقات السياسية الواسعة.
 6. لم يعد صانعو القرار العمل بعيداً عن التقنيات الحديثة، بل بات عليهم فهم التعقيدات والإشكاليات على المستوى المحلي والخارجي، واتخاذ قرارات تتسم بالدقة في فهم المتغيرات المختلفة حول القضايا وتنوعها في الساحة الدولية.
- ورغم ما قُدم في هذه الورقة، يمكن القول أن المجال مازال خصب ويحتاج إلى مزيد من الجهد العلمي والبحثي والذهني، في معرفة الكثير حول هذه الظاهرة المتمثلة في التقنيات الرقمية ووضعها في المستوى العلمي والمعرفي المطلوب.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع و المصادر:

1. ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار السياسي، الفطافطة الدولية للإعلان، الزرقاء، 2018.
- 2- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران، عمان، 2018.
3. خالد إسماعيل سرحان، دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، 2010.
4. نسيب شمس، الذكاء الاصطناعي وتداييمه المستقبلية على الإنسان، (الموقع الالكتروني) 2019
- 5 <https://arabthought.org/ar/researchcenter/article> 5. زياد عبد الوهاب، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، موقع الحوار المتمدن، 2013.
6. هبة جمال الدين العزب، علم السياسة ما بين تأثير الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف الدولة، مجلة دراسات، المجلد الثالث و العشرون، يناير، العدد الأول، 2022.
7. محمد عبدالله يونس، الصراعات المفتوحة: الملامح الصاعدة للأزمات الإقليمية، مجلة تقرير المستقبل، أغسطس 2017، العدد 22.
8. جون ميرشايمر وستيفن، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
9. منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي و صناعته، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 2000.
10. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت، 1980.
11. عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد، دار زهران، عمان، 2013.
12. مها عبداللطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والإدارة في دول العالم الثالث، مجلة قضايا سياسية، جامعة صدام، بغداد، 2010.
13. روب فيرجر، طائرات بدون طيار: الذكاء الاصطناعي، مؤسسة دبي للمستقبل، 2018.
14. أحمد أبو المجد، الصين الذكاء الاصطناعي يخطو إلي عالم الدبلوماسية، العين الإخبارية، 2020 الموقع الالكتروني:

- 15 <https://al-com/article/china-ai-enters-diplomacy>. جمال علي زهران، الاطار النظري في صنع القرار السياسي، شركاء التنمية، القاهرة
16. شاى هيرسكوفيتش، مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة، دراسة مترجمة، مهند أبو غوش، معهد أبحاث الطرق العلمية على الموقع الإلكتروني: <https://badelwad.com> 2019.
17. نورالدين، الصين تخشي أن تطوير الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى حرب بين الأمم، المنتدى العسكري العربي على الموقع الإلكتروني: <http://wwwdefense-arabic.com> 2019
- 18 . الموقع الإلكتروني: <https://www.chinainarabic.org> (الصين بعيون عربية: الصين والولايات المتحدة تتصدران سباق الذكاء الاصطناعي) بدون ذكر الكاتب، 2020.